Pegem Journal of Education and Instruction, Vol. 15, No. 4 , 2025 (pp. 738-755)

RESEARCH ARTICLE WWW.PEGEGOG.NET

Language Policy in Middle School Education in Algeria (From Independence to the Present Day)

Dr. hamza zergui [1]

[1:] National Institute for Research in Education -Algeria, hamza.zergui@inre.dz

Abstract

Language Policy in education is a fundamental element in shaping national identity and strengthening the educational system, particularly in multilingual societies such as Algeria. This study aims to explore the reality of language Policy in middle school education in Algeria by tracing its historical development from independence to the present day. It also seeks to analyze the nature of the language policy adopted in the management of languages within the Algerian educational system, with particular attention to the Arabization policy and its practical applications through political decisions and official regulations. Furthermore, the study aims to describe the general language policy related to the teaching of national languages (Arabic and Amazigh) and foreign languages (such as French and English) at the middle school level. In conclusion, the key findings and insights drawn from this analysis will be presented.

Keywords: Language Policy, Arabization Policy, National Languages, Foreign Languages, Middle School Education.

السياسة اللغوية في التعليم المتوسط في الجزائر (منذ الاستقلال إلى الآن)

د. حمزة زرقي [1]

1: المعهد الوطني للبحث في التربية، (الجزائر)،

hamza.zergui@inre.dz

Corresponding Author e-mail: hamza.zergui@inre.dz

How to cite this article: Dr. hamza zergui 1. Language Policy in Middle School Education in Algeria (From Independence to the Present Day). Pegem Journal of Education and Instruction, Vol. 15, No. 4, 2025, 738-755

Source of support: Nil
Conflicts of Interest: None.
DOI: 10.47750/pegegog.15.04.56
Received: 10.03.2025
Accepted: 08.04.2025 **Published:** 22.05.2025

ملخص المقال :

تُعتبر السياسة اللغوية في التعليم عنصرًا أساسيًا في تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز النظام التربوي، خاصة في المجتمعات متعددة اللغات مثل الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع السياسة اللغوية في التعليم المتوسط في الجزائر، من خلال تتبع تطورها التاريخي منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن. كما تسعى إلى تحليل طبيعة السياسة اللغوية المعتمدة في إدارة اللغات في النظام التعليمي الجزائري، كما يولي البحث اهتمامًا خاصًا بسياسة التعريب وتطبيقاتها العملية من خلال القرارات السياسية والنصوص الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى وصف السياسة اللغوية العامة المتعلقة بتعليم اللغات الوطنية (العربية والأمازيغية) واللغات الأجنبية(مثل الفرنسية والإنجليزية) في مرحلة التعليم المتوسط. وفي الختام، سيتم عرض أبرز النتائج والاستنتاجات المستخلصة

من هذا التحليل.

كلمات مفتاحية:

السياسة اللغوية، سياسة التعريب، اللغات الوطنية، اللغات الأجنبية، التعليم المتوسط.

1- مقدمة:

مرت سياسة تعليم اللغات في الجزائر منذ الاستقلال (5 يوليو 1962) بتحولات جوهرية تعكس تطور التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية للبلاد. كان للغة العربية دور محوري في الجهود التعليمية، حيث أُعطيت أولوية قصوى كونها اللغة الوطنية والرسمية للدولة. في هذا السياق، عملت الجزائر على تبني سياسة تعريبية لتعزيز مكانة العربية في مختلف مستويات التعليم، وهو ما كان يُعتبر خطوة أساسية لاستعادة الهوية الوطنية التي تأثرت بفترة الاستعمار. ومن ثم أصبحت اللغة العربية العمود الفقري للمناهج التعليمية، لغة تدريس أساسية في جميع مراحل التعليم (الابتدائي، المتوسط، الثانوي).

من جهة أخرى، شهد تعليم اللغة الأمازيغية تطورًا في العقود الأخيرة، حيث تم إدراجها تدريجيًا في المناهج التعليمية. وهذا يعد تعبيرًا عن الاعتراف بالتعددية الثقافية واللغوية في الجزائر، وهو خطوة مهمة نحو تبني سياسات تعليمية شاملة تعزز الوحدة الوطنية وتحتفي بالتنوع الثقافي في البلاد.

في الوقت نفسه، استمرت اللغات الأجنبية، وعلى رأسها اللغة الفرنسية، في الحفاظ على وجودها كلغة أجنبية أولى مدرّسة، وعدم استخدامها كلغة تدريس في النظام التعليمي الجزائري. كما بدأ الاهتمام يزداد باللغة الإنجليزية، التي اعتُبرت أداة لتعزيز الانفتاح على العالم وتلبية متطلبات العولمة والتطور التكنولوجي.

حاليًا، تعكس إدارة تعليم اللغات في المرحلة المتوسطة في الجزائر رؤية استراتيجية توازن بين تعزيز الهوية الوطنية من خلال اللغة العربية واللغة الأمازيغية، وبين الانفتاح على العالم من خلال تدريس اللغة الفرنسية والإنجليزية. تهدف هذه السياسة إلى إعداد أجيال قادرة على مواجهة تحديات العصر من خلال امتلاك مهارات لغوية متعددة، مما يُؤهلها للتفاعل مع البيئة المحلية والدولية على حد سواء.

ومن خلال هذه الورقة البحثية، سنسعى للإجابة عن التساؤل الرئيس الذي يطرح نفسه: ما هي الجهود التي بذلتها الجزائر في رسم سياستها اللغوية، وإدارة اللغات الوطنية والأجنبية في مرحلة التعليم المتوسط؟

1- الإطار المفاهيمي:

1.2 مفهوم السياسة اللغوية:

يعرّف لويس جان كالفي "Lois Jean Calvet" السياسة اللغوية بأنها: "تحديد الاختيارات الكبرى في مجال العلاقات بين اللغات والمجتمع، وتطبيقها، أي ما يدعى بالتهيئة اللغوية أو التخطيط اللغوي" (كالفي، 2009، صفحة 7) وهذا يعني أن السياسة اللغوية اتخاذ جملة من القرارات اللغوية التي لها علاقة بالشأن اللغوي في المجتمع ووضعها موضع التنفيذ عن طريق التهيئة اللغوية أو التخطيط اللغوي.

ويعرّفها برنار صبولكسي (Bernard spolsky) بأنها: "اتخاذ القرارات في ترسيم اللغة، أو اتخاذ قرارات لمنع استعمال لغة أخرى في المدارس، أو فرض لغة ثالثة تؤدى بها خدمات الكنيسة. ومن الحالات الأكثر بروزا في هذا المقام، كيفية تقرير اللغات الرسمية والوطنية بالنسبة للدول حديثة الاستقلال" (صبولكسي، 2010، صفحة 163).

يوحي هذا التعريف بأن السياسة اللغوية تعني اتخاذ قرار ترسيم أو منع أو فرض لغة، وهذا شأن ترسيم لغة دولة حديثة الاستقلال مثلما تم ترسيم اللغة العربية بعد الاستقلال. وعرّفها أيضا بأنها" الجهد الواضح والملحوظ من قبل شخص ما أو بعض المجموعات التي لديها أو تدعي السلطة على المشاركين في المجال لتعديل ممارساتهم أو معتقداتهم (Sapolsky, 2004, p. 11) "

كما تعد السياسة اللغوية عند إلينا شوهامي (Elana Shohamy) كيان سياسي اجتماعي فهي "الآلية الأساسية لتنظيم السلوكيات اللغوية وإدارتها والتعامل معها لأنّها تتألف من القرارات التي تتخذ حول اللغات واستخداماتها في المجتمع. من خلال السياسة اللغوية يتم اتخاذ القرارات فيما يتعلق باللغات المفضلة التي يجب إضفاء الشرعية عليها ، واستخدامها ، وتعلمها وتعليمها من حيث أين ومتى وفي أي سياقات" (Shohamy, 2006, p. 45). من خلال هذا التعريف نستشف أنّ السياسة اللغوية اتخاذ جملة من القرارات السياسية لترسيم لغة ما واستخدامها في مختلف المجالات.

أما دافيد جونسون(David Jhonson) فقد استند لتقديم تعريف عام لمصطلح السياسة اللغوية بعد مناقشته لعدد من تعريفات للسياسة اللغوية، فقد عرفّها بأنها "آلية سياسية تؤثر على بنية اللغة أو وظيفتها أو استخدامها أو اكتسابها وتشمل:

1. اللوائح الرسمية – التي غالبا ما يتم إصدارها في شكل وثائق مكتوبة، تهدف إلى إحداث بعض التغيير في شكل أو وظيفة أو استخدام أو اكتساب اللغة – التي يمكن أن تؤثر على الفرص الاقتصادية والسياسية والتعليمية.

2. الآليات غير الرسمية، السرية، بحكم الأمر الواقع، والضمنية، المرتبطة المعتقدات والممارسات اللغوية، التي تنظم السلطة على استخدام اللغة والتفاعل داخل المجتمعات المحلية، وأماكن العمل، والمدارس؛

3. ليس فقط المنتجات ولكن العمليات – "السياسة" كفعل، وليس اسما – التي يقودها مجموعة متنوعة من وكلاء السياسة اللغوية عبر طبقات متعددة من خلق السياسات، والتفسير، والاعتماد، والتحقيق؛

4. نصوص السياسات والخطابات عبر سياقات متعددة وطبقات من النشاط السياسي، والتي تتأثر الأيديولوجيات والخطابات فريدة من نوعها لهذا السياق." (Johnson, 2013, p. 9)

يوحي هذا التعريف إلى أنَّ السياسة اللغوية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة للتحكم في الوضع اللغوي وبنيته ووظائفه واستخدامه واكتسابه وتكون هذه الإجراءات علنية (قرارات سياسية، دستور،...) أو ضمنية (ما يجسده الواقع من ممارسات لغوية وأيديوجويا لغوية).

من خلال التعاريف السابقة؛ يمكن أن نعرّف السياسة اللغوية بأنها: قرارات سياسية تهدف إلى تنظيم وإدارة الشأن اللغوي في المجتمع، وهذه القرارات تعنى بتقرير استخدام اللغات، تعلمها، تعليمها، وشرعنتها في سياقات مختلفة مثل التعليم والمحيط...إلخ.

2-2- السياسة اللغوية التعليمية:

المقصود بالسياسة اللغوية التعليمية مايعرف أيضا بتخطيط الاكتساب أو بتخطيط تعليم اللغة أو تخطيط اللغة في التعليم أو سياسة اللغة في التعليم أو سياسة تعليم اللغات؛ فهي الجهود المبذولة في كيفية اكتساب اللغة أو إعادة اكتساب اللغة(اللغة الأم أو اللغة الأجنبية) وتعزيزها وصيانتها ونشرها عن طريق النظام التعليمي. أو جعلها لغة

تعليم. إن السياسة اللغوية التعليمية تنطوي على" الجهود للتأثير على تعلم اللغة في المدارس وغيرها من الأماكن المؤسسية" (Shohamy, 2006) (fergusun, 2006) (روبرت.ل.كوبر، 2006)

وقد عرّف سو رايت السياسة اللغوية التعليمية بأنّها :" السياسات والإستراتيجيات التي تم إدخالها على النظم التعليمية بهدف رفع مقدرة المواطنين في اللغات القومية او الرسمية أو التي تعدّ وسائل التعليم وفقًا للأوصاف التي تطلق عليها عموما" (رايت، 2018، صفحة 95).

ويمكن أن نقّدم تعريفا عاما للسياسة اللغوية التعليمية بأنّها:" مجموعة من الإجراءات والتوجهات التي تعتمدها الدولة أو المؤسسة التعليمية لتنظيم تعليم اللغات واكتسابها ضمن النظام التعليمي. وتشمل هذه السياسة تحديد اللغات التي يتم تدريسها، ولغة التدريس في المواد المختلفة، بالإضافة إلى دعم اللغات الوطنية أو الرسمية وتعزيز تعلم اللغات الأجنبية".

2-3- مرحلة التعليم المتوسط:

يُعدّ التعليم المتوسط مرحلة انتقالية بين التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، حيث يُبنى على ما اكتسبه التلميذ في المرحلة الابتدائية، ويُهيئه لما سيواجهه في المرحلة الثانوية. تمتد هذه المرحلة على مدار أربع سنوات دراسية، وتنتهي بالحصول على شهادة التعليم المتوسط، التي تُعتبر بوابة للانتقال إلى التعليم ما بعد الإلزامي. تتميز هذه المرحلة عن التعليم الابتدائي بوجود اختلافات واضحة في النظام الإداري والتربوي والبيداغوجي، مما يجعلها مرحلة فريدة تتطلب من المتعلم تكيّفًا تدريجيًا مع أساليب تعليمية وتنظيمية أكثر تطورًا وتعقيدًا.

3- السياسة اللغوية في التعليم:

تُعد العلاقة بين السياسة اللغوية والتعليم علاقة وثيقة وحيوية، إذ تشكّل السياسة اللغوية أحد المكونات الأساسية في السياسات التعليمية لأي دولة. فمن خلال التعليم، تُنفَّذ التوجهات اللغوية للدولة، مما يجعل التعليم الأداة الرئيسية لتطبيق الأهداف اللغوية وتحقيق التوازن بين الهوية الوطنية ومتطلبات العصر، وفيما يلي نقدم أهداف السياسة اللغوية في التعليم:

- تعليم مواد المعرفة كافة باللغة القومية–اللغة الأم–وهي اللغة العربية الفصيحة، واستعمال اللغة–العربية الفصيحة–في مختلف المناشط؛
- تحديد موقع اللغات الأجنبية في نسق النظام التعليمي الرسمي؛
- تحديد موقع اللغات الأجنبية في المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمدارس الأجنبية وفروع الجامعات الأجنبية في داخل الوطن العربي؛
- تأمين مستلزمات تعليم اللغة العربية الأم لأبنائها وللناطقين بغيرها من اللغات الأخرى إن في داخل الوطن العربي أو خارجه؛
- جعل اللغة القومية مطلبا أساسيا للالتحاق بالجامعات؛
- تنمية الاعتزاز باللغة القومية على أنها عنوان الهوية والانتماء. (السيد، 2010، صفحة 180)

من خلال ماسبق؛ يمكن القول بأن السياسة اللغوية تعتبر عنصرًا أساسيًا في السياسات التعليمية الحديثة، خاصة في الدول متعددة اللغات. حيث تلعب اختيارات اللغة دورًا حاسمًا في جودة التعليم، وهوية المتعلمين، وتوفير فرص تعليمية متكافئة. تتجلى العلاقة بين سياسة اللغة والتعليم في عدة جوانب، أبرزها تحديد لغة التدريس، وإدماج اللغات

الوطنية والرسمية، وتحديد مكانة اللغات الأجنبية. هذه الاختيارات تؤثر بشكل مباشر على تصميم المناهج وتدريب المعلمين وتحقيق التحصيل الدراسي . لذا، فإن سياسة اللغة في التعليم ليست مجرد مسألة تقنية أو لغوية، بل هي خيار استراتيجي يؤثر على بناء هوية وطنية منفتحة، ويضمن تعليمًا ذا جودة وعدالة لغوية وتربوية.

4- السياسة اللغوية في التعليم المتوسط منذ الاستقلال إلى الآن

بعد استقلال الجزائر (05جويلية1962)، عكفت الدولة الجزائرية على وضع سياسة لغوية لإدارة المسألة اللغوية التعليمية تهدف إلى تعزيز اللغة العربية في التعليم والتعلم داخل المؤسسات التربوية. وقد تم ذلك من خلال تدريس جميع المناهج باللغة العربية بدلاً من اللغة الفرنسية، بهدف التحرر من التبعية الاستعمارية التي كانت قائمة قبل الاستقلال. في هذا السياق، نقدم دراسة شاملة للسياسة اللغوية لإدارة اللغات في المرحلة المتوسطة، من خلال الإصلاحات التي شهدها النظام التعليمي منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن.

4-1- المرحلة الأولى من 1962 إلى 1970:

تعتبر فترة الستينات مرحلة هامة في رسم السياسة اللغوية وإدارة المسألة اللغوية في التعليم المتوسط، لردّ الاعتبار للغة العربية والتخلّص من رواسب الاستعمار اللغوي الفرنسي في المنظومة التربوية، حيث كان وضع اللغة العربية قبل الاستقلال في التعليم "تدرّس فيها كلغة أجنبية لمن يرغب في دراستها كلغة فصحى أو لهجة عامية" (عمامرة، 2005، صفحة 341). لذا كانت سياسة التعريب خيار استراتيجي "تمثّل أحد الأهداف السامية للمجتمع الجزائري طيلة عهد الاحتلال، لتأصيل الثقافة الوطنية وتوحيدها، والمحافظة على الوحدة الوطنية لتجنب التصدع والتفكك اللذان يهدّدان البناء المجتمعي". (نعمان، 1998، الصفحات 70-74)

في أكتوبر 1962 بعد الاستقلال بشهرين كان أول دخول مدرسي في تاريخ الجزائر المستقلة يعد أكبر تحدي بالنسبة لدولة حديثة الاستقلال لتصحيح المسألة اللغوية الموروثة، وذلك باعتماد اعتماد اللغة العربية مادة أساسية في البرنامج التعليمي كلغة وطنية. لذا اتخذت وزارة التربية إصدار أول قرار يُعنى بإدخال اللغة العربية في صلب النظام التربوي في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها. ففي مرحلة التعليم المتوسط أدخلت في أول موسم دراسي "تغيرات أوليَّة شرع فورا في تطبيقها وقد تأرجح الحجم الساعي الأسبوعي لتعليم اللغة العربية فيها، ما بين أربع إلى خمس ساعات" (ناشف، 2011، صفحة 37) وفقا للإمكانيات المتاحة بما في ذلك توفير الهيئة التدريسية المؤهلة لتدريس اللغة العربية، ومدى توفر المناهج والكتب التعليمية، وقدرة المتعلمين ومدى استعدادهم لمتابعة دروس اللغة العربية.

وتجدر الإشارة هنا؛ إلى أنه في انتظار إصلاح شامل يتناول بنيات التعليم ومضامينه أجريت عدة تغييرات على التعليم، حيث تم في هذه المرحلة تشكيل لجنة وطنية عليا لإصلاح التعليم عقدت اجتماعها الأول في"1962/12/15 حددت الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم، تمثلت في التعريب والجزأرة وديمقراطية التعليم والتكوين العلمي والتكنولوجي" (زرهوني، 1993، صفحة 42) ومن أهم توصيات هذه اللجنة مضاعفة تدريس اللغة العربية والنظر في لغة التدريس، والحد من انتشار اللغة الفرنسية وتوحيد النظام التعليمي والقضاء على الازدواجية المستخدمة فيه. وإعادة النظر في المناهج التعليمية وتكييف المضامين التعليمية الموروثة. وعلى إثر ذلك فقد تم إنشاء المعهد التربوي الوطني لتأليف الكتب المدرسية، للوصول إلى نموذج تربوي قادر على تأدية المهام الجديدة الذي حدد

للمدرسة الجزائرية المستقلة. وذلك "بتغيير البرامج وانجاز الكتب الضرورية وتدريس مادة تاريخ الجزائر وتاريخ إفريقيا واسترجاع كل الاعتبار للفلسفة الإسلامية...إلخ" (زرهوني، 1993، صفحة 71)

لكن سرعان ما ظهرت تحديات كبيرة أعاقت الطموحات التعليمية، خاصة مع الارتفاع الحاد في الطلب على التعليم والتمدرس، إذ تم الالتحاق بالتعليم المتوسط حوالي"30790 تلميذ" (زرهوني، 1993، صفحة 219) خاصة وأن نسبة الأمية سنة1962، كانت تقدر بـ"80% رغم أن علاقة الجزائريين باللغة والمدارس الفرنسية تعود إلى قرن وربع من الزمن" (الوناس، د ت، صفحة 58)

رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية "لإزالة التأثيرات الأيديولوجية الفرنسية من المناهج التعليمية وتعزيز منزلة اللغة العربية والهوية الوطنية. (عمامرة، 2005، صفحة 342) برزت تحديات أخرى تمثلت في مشكلة الازدواجية اللغوية بين العربية والفرنسية، ونقص الكوادر التدريسية، إذ تشير جميع الدراسات إلى أنه تم مغادرة أكثر من 20 ألف معلم فرنسي، بالإضافة إلى التحاق عدد معتبر من المعلمين الجزائريين إلى قطاعات أخرى. ولمواجهة أزمة التأطير البيداغوجي، فقد تم اللجوء إلى التعاون التقني واستقدام هيئات تدريسية جديدة، ليتم الاعتماد على معلمين مبتدئين تلقوا تدريبًا صيفيًا سريعًا لسد العجز ، وذلك بتوظيف الجزائريين ممن يجيدون القراءة والكتابة، خاصة خريجي المدارس الإصلاحية والقرآنية. كما تم تعويض النقص في مدرسي الفرنسية بأساتذة أجانب أو ذوي مستوى مقبول لسد العجز. ولضمان دخول مدرسي ناجح، فحسب إحصائيات سنة1962 فقد بلغ عدد الهيئات التدريسية في التعليم المتوسط 2488 أستاذ "1237جزائريين، 1251 أجانب" (الوناس، د ت، صفحة 210)

وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الدولة الجزائرية، اتسم الموسم الدراسي (1963–1964) بتنظيم أوسع وتعزيز أكبر في تدريس اللغة العربية، فقد تم تشكيل لجنة عليا للإصلاح كلّفت خصيصا بدراسة كل المشاكل المتعلّقة بنظام تربوي وطني ومن بين الأهداف التي رسمت لها نذكر على سبيل المثال: "التعريب التدريجي للتعليم وتوحيد تكوين الشباب وإعطائه توجيها علميا، ديمقراطيا..." (زرهوني، 1993، الصفحات 71– 74).

كما شهدت سنة 1965 دفعا قويا لعملية التعريب. وتأكيد صناع القرار على أن تعريب التعليم قرار لا رجعة فيه، لذا اعتبرت الفترة ما بين 1964إلى سنة 1966 بمثابة مرحلة إصلاحية أخرى هدفت إلى تعزيز التوقيت المخصص للغة العربية في التعليم المتوسط وإلى "تعريب مواد التاريخ والتربية الوطنية، والتربية الأخلاقية والفلسفة، ومن جهة أخرى أنشئت عدة معاهد لتكوين المعلمين للمرحلة الابتدائية والمتوسطة لإعداد المعلمين باللغة العربية إلى جانب إعداد المعلمين باللغة الفرنسية لتدريس اللغتين وكذلك المواد العلمية والرياضيات في الأقسام المعربة والأقسام المزدوجة اللغة" (عمامرة، 2005، صفحة 342)

وفي الموسم الدراسي 1967–1968 تم إصدار مذكرة في 25 مارس 1967 تتضمن أعمال اللجان التقنية المكلفة بوضع البرامج والمؤلفات المدرسية. تكوين لجان تقنية لوضع البرامج التعليمية ولاختيار المؤلفات المدرسية المطابقة لهذه البرامج. كما أنه بلغ مجموع التلاميذ 111532 تلميذا من بينهم 5941 تلميذا معرّبا، فكانت نسبة التعريب 5 %" (لوصيف، 2014، صفحة 165) كما دعت الحاجة في الموسم الدراسي 1968–1969 إلى "إنشاء أقسام معربة في التعليم المتوسط في عدة مدارس متوسطة". (وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، 1973–1974، صفحة 393)

وفي نهاية 1969 عكفت الدولة الجزائرية على إنشاء لجنة وطنية لإصلاح التعليم هدفها أن تصبح اللغة العربية أداة تسخّر في جميع مجالات الحياة الوطنية–التعريب الشامل–، لذا تم تكليف إحدى لجانها الفرعية بإعداد برنامج التعريب وتحديد خطوطه الكبرى وإرساء السياسة اللغوية للدولة .وهكذا قدمت خلال السنة الموالية برنامجها واقتراحات علمية كانت بمثابة المبادئ الموجهة للسياسة التربوية المعتمدة إلى يومنا هذا، وتتعلق أساسا بتحديد منزلة مختلف اللغات المستعملة في النظام التربوي الجزائري وتمثلت في أنَّ "اللغة العربية هي اللغة الوحيدة للتعليم في كل مستويات المنظومة التربوية؛ اللغة الفرنسية لغة أجنبية أولى؛ تشجيع تعليم اللغات الأخرى" (الابراهيمي، 2013، صفحة 128). كما تمخّض عن هذا الإصلاح نقاشات واسعة حول طريقة التعريب، والتي تمثلت في ثلاث طرائق لسير عملية التعريب هي:

- السير بالتعريب أفقيا (التعريب الرأسي): يتمثل في تعريب التعليم سنة بعد سنة، أي ينطلق من السنة الأولى للتعليم الابتدائي ويتوسّع حتى نهاية التعليم العالي. وما يعاب على هذه الطريقة إنها تواجه تحديات مثل صعوبة التخطيط ونقص الموارد اللازمة، مما يؤخر تأهيل الأساتذة وتلبية احتياجات المؤسسات التربوية.
- السير بالتعريب عموديا أو طوليا (التعريب الجغرافي): ويتمثل في تعريب المواد الدراسية مادة بعد أخرى حسب الإمكانات المتاحة من حيث التأطير البيداغوجي والوسائل التقنية. وما يعاب على هذه الطريقة أنها تمارس نوع من التقسيم الطبقي واللغوي على المدى البعيد.
- السير بالتعريب تدريجيا أو جزئيا (التعريب النقطي): ويتمثل في التعريب الشامل، أي تعريب مرحلة تعليمية محددة ثم التوسع تدريجيا ليشمل المزيد من المدارس والمناطق حتى تحقيق التعريب الشامل. وهذه الطريقة حسب اعتقادي وحسب ما ينظر إليها أصحابها فهي حل معقول كونه يتماشى مع السياسة اللغوية وتتحقق بها وحدة لغة التعليم والتعلّم في النظام التربوي، وهي الغاية الأسمى التي تنشدها وزارة التربية. ويتحقق بها مشروع التعريب الشامل بعد أن يضطلع بها أصحاب القرار. وقد عدّت هذه الطريقة خطة لغوية لرسم السياسة اللغوية التعليمية الجزائرية التي تم تنفيذها ابتداء من سنة 1971.

تُلخَّص هذه المرحلة بأنها كانت بداية استعادة اللغة العربية لسيادتها داخل النظام التربوي بشكل عام، وفي مرحلة التعليم المتوسط بشكل خاص. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها سياسة التعريب، مثل نقص هيئة التدريس والهياكل التعليمية المناسبة، إلا أن الجهود انصبت على تكييف المناهج التعليمية الموروثة، وتعزيز سياسة التعريب التدريجي، وتبني مبدأ "الجَزأرَة"، وإصدار الكتاب المدرسي الجزائري. فيما يتعلق بوضع اللغة العربية في التعليم المتوسط من 1963 إلى 1970، فقد انتقلت من كونها لغة تُدرَّس إلى لغة تُدرَّس بها المواد بشكل تدريجي بمعدل 8 إلى 10ساعات. كما تم "تعريب المواد الأدبية في التعليم المتوسط، باستثناء الجغرافيا تدرس بالعربية، والمواد العلمية تدرس بالفرنسية ويتراوح توقيت المواد المدرسة بالعربية" (وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، 1973–1974، صفحة 394) كما أن تدريس بعض المواد باللغة العربية في مختلف أقسام المرحلة المتوسطة يُعد خطوة عملية تعكس الإصرار على تمكين اللغة العربية من استعادة مكانتها في مدارس الجزائر المستقلة. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء عدة أقسام مُعَرَّبة لدعم السياسة اللغوية التعليمية.

4–2– المرحلة الثانية: من سنة 1971إلى سنة 1980:

شكلت هذه الفترة منعطفًا هامًا في إدارة اللغات في النظام التربوي وتوسيع نطاق التعريب. فقد عرف سنة 1971م بسنة التعريب. إذ شهد التعليم في هذه المرحلة المخططين الرباعيين الأول (1970–1973) والثاني (1974–1977). اللذين استهدفا تطوير قطاع التعليم وتعزيز مكانة اللغة العربية فيه. حيث هدف المخطط الرباعي الأول تعميم التعليم وكان من الإجراءات البيداغوجية التي اتخذت في نطاق تطبيقه "التعديلات التي أدخلت على البرامج والمناهج التعليمية وعلى الخريطة المدرسية التربوية والإدارية ومقاييس توجيه التلاميذ وتقييمهم على أسس علمية ومنطقية. وهذا كله تمهيدا لإصلاح جذري شامل يستجيب لتطلعات عميقة ومشروعة ويندرج ضمن منظور يرمي إلى إعادة بناء النظام التربوي. بالإضافة إلى العمل على توحيد التعليم المتوسط وإلغاء التكميليات (التعليم التقني والزراعي)" (زرهوني، 1993، صفحة 48).

وأما على مستوى إدارة اللغات في النظام التربوي توبع العمل بالتعريب التدريجي على مستوى التعليم المتوسط، حيث تم في الموسم الدراسي 1971– 1972"تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في مستوى السنة الأولى المتوسط، في جميع مؤسسات التعليم العام المتوسطة، وذلك بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية وحدها، بالإضافة إلى تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية" (عمامرة، 2005، صفحة 344) أما الموسم الدراسي (1973–1974) فقد عرّبت" السنة الأولى متوسط في كل سنة من السنوات الثلاث الأولى، أما السنة الثانية فقد عرّب ثلث الأقسام تعريبا كاملا، في حين أن السنة الثالثة فإن ثلثي(3/2) ظلاّ مزدوجين والمواد العلمية تدرس بالفرنسية، أما السنة الرابعة كل المواد تدرّس باللغة العربية، ماعدا الرياضيات والعلوم الطبيعية والجغرافيا" (الابراهيمي، 2013، صفحة 113) .وهذا دليل كافٍ على أن إدارة اللغات في المنظومة التربوية الجزائرية أخذ يشق طريقه نحو التعريب الشامل في المرحلة المتوسطة.

كما شهدت المنظومة التربوية سنة 1973 في إطار تحقيق سياساتها اللغوية وإدارة المسألة اللغوية في التعليم إنشاء لجنة وطنية للتعريب بتاريخ 06 نوفمبر 1973 لتعزيز جهود التعريب، والتي من خلالها تم إعداد المؤتمر الثاني للتعريب في الجزائر الذي انعقد في ديسمبر 1973.

أما المخطط الرباعي الثاني فهدف إلى الإصلاح الشامل للتعريب وتجديد النظام التربوي، وذلك "بتطبيق نظام المدرسة الأساسية بمحتواها ومدتها ذات تسع سنوات وبلغتها الوطنية لتعليم جميع مواد التخصصات... والرفع من نسبة التعريب بأقسام التعليم المتوسط ...والشروع في تطبيق سياسة محددة في تعليم اللغات الأجنبية تتلاءم مع الأهداف السياسية والاحتياجات الوطنية والعمل على تنويع هذه اللغات حسب القيمة العلمية والمكانة العالمية لها" (الابراهيمي، 2013، صفحة 54)

وبخصوص التعريب في هذه المرحلة فقد كانت سنة1975 منارة في مسيرة التعريب وذلك بانعقاد المؤتمر الوطني الأول للتعريب يومي 14–15ماي تحت رئاسة الراحل هواري بومدين، الذي أقر مخططا يقضي بتعريب التعليم وكان من أهداف المؤتمر التحديد النظري لكيفية تطوير اللغة العربية وعملية تنسيق الجهود لتعريب مختلف المؤسسات العربية وتوحيد المصطلح العلمي في التعليم العام. وقد حسم الرئيس الراحل هواري بومدين موقفه من قضية التعريب قائلا: "أن قضية التعريب هدف استراتيجي من أهداف الثورة، وجزء من الثورة الثقافية التي تهدف إلى الثورة الزراعية، والصناعية، إلى ترقية الفرد والنهوض به" (ناشف، 2011، صفحة 48) وبذلك يضع التعريب بأنه أداة لاستعادة السيادة اللغوية والوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية من أجل بناء الفرد والنهوض به. وتمخض عن

هذا القرار صياغة الميثاق الوطني في27 جويلية 1976 والذي يعدّ مصدرا أساسيا للتشريع في الجزائر. كما تم أيضا الإعلان الرسمي عن إصدار الدستور الجزائري 22نوفمبر 1976 وجاء في المادة رقم 03 :"اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي"(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، دستور 1976، 1976، ص 1294) .

إضافة إلى ذلك تميزت سنة 1976 بصدور الأمر رقم 35/76 في 16 أفريل المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1976، صفحة 1294) الذي أدخل إصلاحات جذرية على النظام التعليمي تماشيا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي. كما يعد هذا الأمر بمثابة الإطار التشريعي لسياسة التربية. والذي كرّس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم وتعريبه. ويتكون الأمر المذكور من 87 مادة جاء في المادة (8) منه على أن لغة التعليم هي اللغة العربية. أما المادة (9) فتفسح المجال لتعليم لغة أو لغات أجنبية على أساس منظم مخطط. "يتم تنظيم تعليم لغة أو عدة لغات أجنبية تبعا للشروط التي يحددها المرسوم". ومن منجزات هذا الأمر إنشاء المدرسة الأساسية، وجعل اللغة العربية لغة تعليم في جميع المراحل التعليمية وكافة التخصصات الأدبية والعلمية والتقنية. وما نستشفه من الأمرية 76–35 اعتماد العربية لغة للتعليم، وتقليص هيمنة الفرنسية التي أصبحت لغة أجنبية كغيرها. لضمان عدم منافسة اللغة العربية لها كلغة وطنية رسمية. كما تم أيضا إصدار إطار تشريعي وتنظيمي للمنظومة التربوية مما أنهى النظام الموروث وأسس لمنظومة جديدة تتميز بمضامينها وتوجهاتها وفلسفتها.

وعلى إثر ذلك تم صدور منشور في 03 ماي1976 تضمن تجريب طور ذو 3سنوات في التعليم المتوسط (تعليم متوسط متعدد التقنيات) ((المنشور الرسمي لوزارة التربية، 1976، صفحة 301) ابتداء من الموسم الدراسي1976–1977 مؤسسات تطبيقية على سبيل التجربة للتعليم المتوسط المتعدد التقنيات ذي السنوات الثلاث الذي يشكل طريقا لا مناص منه للوصول إلى تحقيق المدرسة الأساسية ذات السنوات التسع. كما شهدت هذه المرحلة أيضا في الموسم الدراسي 1976–1977تطور عدد التلاميذ التعليم المتوسط في الشعب المعرّبة إذ بلغ عدد التلاميذ المعربين" 225314 تلميذا معرّبا من بين 480646 تلميذا أي بنسبة 49.9%" (الابراهيمي، 2013، صفحة 132)

أما في سنة 1977–1978 تم تجميد قرارات سياسة التعريب في التعليم، وتجميد تطبيق المدرسة الأساسية، ويعود ذلك إلى إعمال النظر في سياسة التعريب وتقويمه، والحاجة إلى اجتهاد علمي مكثف وبحوث لغوية وتربوية لضمان نجاح العملية. كما شهدت هذه السنة صدور مرسوم في 08 أكتوبر 1977 التحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية. (المنشور الرسمي لوزارة التربية، 1977، صفحة 682).

وفي سنة 1978 صدر منشور بتاريخ 16 جانفي (المنشور الرسمي لوزارة التربية ، 1978)يتضمن تنظيم مسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط وتوجيه التلاميذ، وكانت المواد المقرر للامتحان هي اللغة العربية والحساب 70نقطة لكل منها واللغة الفرنسية60 نقطة، ولكي يكون ضمان التوجيه عادل ومناسب خاصة وأن التعريب المرحلي للسنتين 5 و6 من التعليم الابتدائي (1/ 3 الأقسام المعربة و2/ 3 مزدوجة) فإن تلاميذ السنة السادسة ابتدائي من قسم معرب يكون قبولهم في السنة الأولى من التعليم المتوسط معربة، وتلاميذ السنة السادسة ابتدائي مزدوجي اللغة يكون قبولهم في السنة الأولى من التعليم المتوسط مزدوجة.

كما تم أيضا في هذه السنة صدور عدّة مناشير منها المنشور المؤرخ في 13 فيفري1978ينصص على تشكيل لجاء بناء برامج التعليم الأساسي (المنشور الرسمي لوزارة التربية، 1978، صفحة 169). وأيضا صدور منشور

01 جوان 1978 (المنشور الرسمي لوزارة التربية، 1978، صفحة 325)القاضي بتنظيم ملتقيات تنظمها مديرية البحث التربوي. ثلاث ملتقيات جهوية في قسنطينة والبليدة من24 جوان إلى03 جويلية وفي وهران خلال النص الأول من سبتمبر، والغاية من هذه الملتقيات هي تحسين البرامج التجريبية للطور الثالث من التعليم الأساسي.

وفي سنة 1979 انعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير من 27 إلى 31 جانفي الذي تم فيه مناقشة نصين مهمين هما التربية والثقافة الذين يؤكدان على السياسة اللغوية للدولة الجزائرية والعمل على تعميم استعمال اللغة العربية. وعلى تنفيذ أمرية 1976 المتعلقة بتطبيق المدرسة الأساسية. وفيما يخص التعريب فقد نال حظه الأوفر. وهذا ما نلاحظه من خلال نص القرار:" تشكل ديمقراطية التعليم وجزأرته وتعريبه، مع التفتح على اللغات الأجنبية والعناية المولاة للعلوم والتكنولوجيا والصلة القائمة بين التربية والحياة من جهة والثورة من جهة أخرى" (الابراهيمي، 2013، صفحة 203) . كما شهدت هذه المرحلة في إطار المخطط الثاني" تعريب معاهد تكوين المعلمين للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة وهي المعروفة بالمعاهد التكنولوجية تعريبا كاملا؛ بالإضافة إلى صدور مراسيم تنظيم المنظومة التربوية الجديدة التي تتضمّن إصلاحا جذريا وتعريب لغة التعليم، وقد جاء في المادة الثامنة من مرسوم تنظيم التربية والتكوين ما يلي:" يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين وفي جميع المواد" (عمامرة، 2005، صفحة 346)

من خلال ما سبق؛ نجد أن هذه الفترة تميزت بإصدار قرارات ونصوص تنظيمية تضمن تنظيم التربية والتكوين. حيث أصبح التعليم المتوسط مرحلة مستقلة تربط بين التعليم الابتدائي والثانوي. وإنهاء النظام الموروث، بالإضافة الى تأسيس لمنظومة جديدة تتميز بمضامينها وتوجهاتها وفلسفتها. وقد تم تعميم المدرسة الأساسية التي تمتد لتسع سنوات اعتبارًا من الدخول المدرسي لعام 1980–1981. رغم المحاولات التي بذلت في تطبيق هذا الإصلاح والنصوص المؤسسة؛ إلا أن تطبيق المدرسة الأساسية وتعليم جميع المواد والتخصصات باللغة العربية بدأ سنة 1980، والذي بمقتضاه تم ميلاد المدرسة الجزائرية.

4-3- المرحلة الثالثة: من سنة 1981 إلى سنة 1990:

تم في هذه المرحلة تنصيب مشروع المدرسة الأساسية ففي سنة 1980.تنفيذا للأمر 76-35-المؤرّخ في 16 افريل1976. الذي تضمن اعتماد نظام تربوي حقق وطنية التعليم ووحدة لغة التعليم في نظامه التربوي "تستمد مضامينها من قيم المجتمع الجزائري وأصالته وتطلعاته باستعمال اللغة الوطنية أداة للتربية والتعليم ولتبليغ التعاليم الإسلامية والمبادئ السياسية الجزائرية" (زرهوني، 1993، صفحة 122)

تم تعميم هذا المشروع في جميع أنحاء الوطن عام 1989، حيث جمع بين التعليم الابتدائي لمدة ست سنوات (من السنة الأولى إلى السادسة) والتعليم المتوسط لمدة ثلاث سنوات (من السنة السابعة إلى التاسعة)، بدلاً من النظام السابق الذي كان من السنة الأولى متوسط إلى السنة الرابعة متوسط.

استنادًا إلى المبادئ والأسس التي استلهمتها المنظومة التربوية الجزائرية في تخطيط بناء مدرسة متطورة تلبي متطلبات الشعب الجزائري، تم الانتقال إلى متطلبات التطوير والإصلاح في السياسة اللغوية بـ"تطوير المناهج وتحسين الكتب ورفع مستوى المعلمين والمشرفين على العمل التعليمي؛ إحلال اللغة العربية محلّها في النظام التعليمي باعتبارها لغة تعليم وتفكير وعمل وضع سياسة واضحة ودقيقة لتعليم اللغات الأجنبية باعتبارها روافد

مساعدة على الاتصال بالثقافات المعاصرة؛ جزأرة الإطارات العاملة في ميدان التعليم والتكوين" (زرهوني، 1993، صفحة 120).

شرع في تعميم الطور الثالث (التعميم المتوسط) من المدرسة الأساسية "ابتداء من الموسم الدراسي 1982-1983، وانتهت في سنة1989. كما تهدف هذه المرحلة (الطور الثالث أو مرحلة التوجيه) إلى تعضيد المكتسبات السابقة وتجسيم المعارف والمفاهيم المكتسبة من خلال وضعيات واقعية، واستقطاب الاهتمامات والتوجيه في نهاية الطور إلى السنة الأولى ثانوي عام أو تقني أو إلى إدماج في عالم الشغل أو إلى التكوين المهني المناسب" (زرهوني، 1993، صفحة 125)

كانت المدرسة الأساسية في هذه المرحلة معرّبة بالكامل مع الموسم الدراسي 1985-1986، تدرس كل المواد التعليمية باللغة العربية، ولا تدرّس اللغة الفرنسية إلا كلغة أجنبية أولى، الشيء الذي جعل قضية التعريب قضية منتهية على صعيد التعليم الأساسي...وبذلك تكون الجزائر قد قامت بقفزة نوعية إلى الأمام في الجانب التعليمي يجعل اللغة العربية لغة التعليم في المدرسة الأساسية" (حجبار، 2012، صفحة 127)

وفيما يتعلق بإدارة اللغات في التعليم المتوسط، يبدأ تدريس اللغة العربية في السنة السابعة بمعدل ست ساعات أسبوعيًا، وخمس ساعات في السنتين الثامنة والتاسعة، إضافة إلى الدروس الاستدراكية لمدة ساعة أسبوعيًا في جميع السنوات. أما اللغة الفرنسية، التي أصبحت اللغة الأجنبية الأولى، فتدرّس ابتداءً من السنة السابعة بمعدل خمس ساعات أسبوعيًا، وفي السنتين الثامنة والتاسعة بمعدل أربع ساعات، مع ساعة إضافية من الدروس الاستدراكية في جميع السنوات. كما تم إدماج اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية ابتداءً من السنة الثامنة بمعدل أربع ساعات أسبوعيًا أما السنة التاسعة بمعدّل خمس ساعات أسبوعيا.

وفي إطار تنفيذ السياسة اللغوية التعليمية عكفت وزارة التربية إلى تكوين" أساتذة التعليم المتوسط، والذي يجب أن يشترط فيهم أن يكونوا من حملة البكالوريا مع سنة أو سنتين تكوين في معهد التكنولوجيا للتعليم المتوسط، كما يشترط فيهم التخصص في تدريس مجموعة معينة من المواد العلمية أو التقنية. وهؤلاء الأساتذة يكلّفون بالتدريس في المرحلة الثانية من المدرسة الأساسية التي تستغرق ثلاث سنوات، ونشير أنه تم في هذه المرحلة تنظيم دورات تدريبية للأساتذة الذين لا يتقنون اللغة العربية بهدف تمكينهم من المعارف والمهارات اللغوية التي تتيح لهم أن يدرّسوا اختصاصاتهم بالعربية" (حجبار، 2012، الصفحات 251-252).

4-4- من سنة 1991 إلى سنة2000:

حفلت هذه المرحلة بإصدار المراسيم التنفيذية والقرارات الرسمية التي تعنى بإدارة اللغات في المنظومة التربوية وبإنشاء المؤسسات اللغوية، والمجالس العليا اللغوية والتربوية من أجل إدارة المنظومة التربوية وتحقيق فاعلية المدرسة الأساسية الجزائرية، كما تم في 01جانفي 1990 إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. وفي سنة 1991 تمّ إصدار قانون تعميم استعمال اللغة العربية. الذي تمّت مناقشته من طرف المجلس الشعبي الوطني والمصادقة عليه تحت رقم "91- 05 المؤرخ في 16 يناير 1991" (الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون تعميم استعمال اللغة العربية، 1991) حيث شمل على أربعين مادة مقسمة على ستة فصول. وقد نصت المادة (15) من الفصل الأول منه: "كون التعليم والتربية والتكوين في كل القطاعات، وفي جميع المستويات والتخصصات، باللغة العربية، مع مراعاة كيفيات تدريس اللغات الأجنبية". إذ تهدف هذه المادة إلى تعزيز اللغة العربية كلغة أساسية في النظام

التعليمي، مع مراعاة الانفتاح المدروس على اللغات الأجنبية. كما تمخض عن هذا القانون إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية وفقا للمرسوم الرئاسي رقم" 98-226 المؤرّخ في11 يوليو 1998" (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1998، صفحة 1952)والذي أعطى صلاحيات ومهام تمكّن المجلس من أداء مهامه الذي يكتسي الطابع التنفيذي والمتابعة. أما في إطار الإصلاحات التربوية فقد تم إنشاء المركز الوطني للوثائق التربوية الذي باشر أعماله في سبتمبر 1995 كما يتجلى دوره في كونه جهازًا داعمًا وفاعلًا في تنفيذ هذه السياسات التعليمية من خلال دوره في المجال البيداغوجي والتوثيقي، خاصة فيما يتعلق باللغات المستعملة في التعليم.

كما شهدت هذه المرحلة عدة محاولات لتحسين مختلف مستويات التعليم بطرق متنوعة. وقد أظهر التفكير التربوي الحاجة إلى إدخال تعديلات على المناهج التعليمية. بناءً على ذلك، بدأت عملية تقييم محتويات البرامج، والتي استمرت طوال العام الدراسي 1991-1993، وأسفرت في النهاية عن إعادة صياغة برامج التعليم الأساسي. بما في ذلك الجوانب المرتبطة بإدارة اللغات وتوظيفها في المنظومة التعليمية.

ومن أهم الإجراءات في هذه الفترة أنه تم اصدار مرسوم رئاسي "رقم 147/95 المؤرّخ في .27 ماي1995" (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1995، صفحة 5)المتضمن إنشاء المحافظة السامية للأمازيغية، لرد الاعتبار للأمازيغية وترقيتها، والتي أنيطت بها العمل على إدراج الأمازيغية في التعليم. وضمن هذا التوجه شرعت "وزارة التربية الوطنية منذ سنة1995، في اتخاذ الترتيبات والإجراءات التي تجسد بها تحقيق البعد الأمازيغي، حيث تم إصدار المنشور رقم95/938 المؤرخ في 07 اكتوبر1995، الذي تضمن التوجيهات الخاصة بكيفية تعليم هذه المادة، وطريقة تناولها وتوزيع أنشطتها التربوية والثقافية، وكذلك الإجراءات المتصلة بتنظيم الأقسام وكان هذا المنشور متبوعا بعدد من المناشير والتعليمات والتوجيهات، والعديد من الوثائق البيداغوجية، ترمي إلى التكفل بتعليم الأمازيغية (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، تدريس اللغة الامازيغية في النظام التربوي، 2006، صفحة 3).

وقد شرع في تدريس اللغة الأمازيغية بشكل اختياري بدءاً من العام الدراسي 1995-1996، في السنة التاسعة متوسط والثالثة ثانوي باعتبارها مادة اختيارية، أي قبل السنة التي صدر فيه دستور 28 فيفري 1996الذي أورد في ديباجته إدراج الأمازيغية ضمن المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري بحكم ظروف خاصة وضغوطات جهات معينة. إذ تم إنشاء ورشات نموذجية لتدريس الأمازيغية، بالإضافة على إدراج البعد الأمازيغي ضمن الهوية الوطنية، ففي التعليم المتوسط كانت اللغة الامازيغية تدرّس وفق "اثنا عشر وحدة تعليمية، خمسة للفصل الأول، أربعة للفصل الثاني، ثلاثة للفصل الثالث)، وكل وحدة تعليمية تنجز في أربع حصص ذات ساعة واحدة في كل 15 يوما" (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، تدريس اللغة الامازيغية في النظام التربوي، 2006، صفحة 26)

في سياق تدريس اللغة الأمازيغية في مرحلة التعليم المتوسط، تم افتتاح أقسام تجريبية تمهيدية لتعليمها في السنة السابعة أساسي خلال العام الدراسي 1997-1998 بحجم ساعي ثلاث ساعات أسبوعيا، وفي السنة الثامنة أساسي خلال العام الدراسي 1998-1999 بحجم ساعي ثلاث ساعات أسبوعيا، وانتهت هذه العملية في عام 2000. وفي عام 2001، تم العمل على تطبيق البرنامج النهائي وتوفير الكتب المدرسية للسنوات الثلاث، بالإضافة إلى إعداد معلمين مؤهلين. كما تم إدراج اختبار لكل متغير محلي للغة الأمازيغية ضمن شهادة التعليم الأساسي.

كما صدر مرسوم رئاسي رقم 101/96 مؤرخ في 11 مارس 1996 يتضمن إنشاء المجلس الأعلى للتربية (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، المجلس الأعلى للتربية، 1996)كانت أولى بوادر الإصلاح ما قام به المجلس الأعلى

للتربية منذ تنصيبه الذي عمل على إجراء تقييم نقدي وموضوعي للمنظومة التربوية مبني على ضوابط علمية وبيداغوجية تنسجم مع متطلبات مجتمعنا الإسلامي، والتي توجت أعماله بإصدار وثيقة تتضمن إصلاح التعليم الأساسي والمبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة في مارس1998. وقد نصت هذه الإصلاحات على بناء مجتمع متكامل متماسك معتز بأصالته واثق بمستقبله يقوم على: " الهوية الوطنية، وروح العصرنة والعالمية، وروح الديمقراطية" (المجلس الأعلى للتربية، مارس1998، الصفحات 73-76).

يمكننا أن نستنتج من المعلومات السابقة أن هذه المرحلة تُعرف بمرحلة نظام التعليم الأساسي، التي شهدت إنشاء المجامع والمجالس العليا المعنية باللغة والتربية. في هذا السياق، حققت المدرسة الأساسية إنجازًا ملحوظًا في تعريب النظام التعليمي، حيث أصبحت اللغة العربية هي لغة التدريس في جميع المراحل الدراسية. في مرحلة التعليم المتوسط، تُدرس جميع المواد باللغة العربية، مع إدخال اللغة الأمازيغية بشكل تدريجي. كما تم إلغاء الأقسام الثنائية، وتحويل اللغة الفرنسية إلى لغة أجنبية، بالإضافة إلى إدراج اللغة الإنجليزية كلغة حية ضمن المنهاج الدراسي. كل هذه التغييرات تمثل ثورة حقيقية في النظام التربوي، تهدف إلى استعادة المقومات الوطنية واللغوية، وتعزيز الهوية الجزائرية من خلال اعتماد المقررات الدراسية المحلية والاستفادة من الكوادر الجزائرية في مجال التعليم.

على الرغم من نجاح سياسة التعريب في المدرسة الأساسية، إلا أن العوامل والنتائج التي نتجت عنها بعد تقييم المنظومة التربوية من قبل المجلس الأعلى للتربية، دفعت إلى ضرورة إعادة النظر في هذه المنظومة وإدخال إصلاحات جذرية عليها. وقد تسارعت الدعوات لتشكيل لجنة وطنية في عام 2000 بهدف إصلاح المنظومة التربوية ومراجعة السياسة اللغوية المتبعة، وذلك في ضوء التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم والجزائر بشكل خاص

4-5- المرحلة الخامسة: من سنة 2000-إلى الآن:

يبرز في هذه المرحلة إصلاح المنظومة التربوية التي انطلقت منذ الفترة 2003/2000 نتيجة "تعثر النوعية التربوية على المستوى الداخلي وإفراز جملة مشكلات كمشكلة الكم على حساب الكيف، والرسوب والتسرب وضعف المستوى والتي شكلت ثلاثي الإهدار التربوي" (بوترعة، 2014، صفحة 348) لهذا، كان من البديهي أن تقوم الدولة الجزائرية بإصلاحات ومراجعة لمنظومتها التربوية استجابةً للوضعية المعاصرة. فقد كان الموسم الدراسي 2004/2003 بداية تنفيذ برنامج إصلاح المنظومة التربوية على مستوى السنة الأولى ابتدائي والسنة الأولى متوسط والتي تم تعميمها في مرحلة التعليم المتوسط سنة2007/2006. كما تم تشكيل لجنة وطنية للمناهج بالإضافة إلى إنشاء المجموعات المتخصصة للمواد.

يستند هذا الإصلاح بشكل رئيسي إلى منهجية المقاربة بالكفاءات. ومن بين أهدافه في مسألة اللغات تعزيز الممارسة اللغوية الوظيفية وتنمية القدرات التواصلية، حيث يسعى إلى تقليل الاعتماد على الحفظ والتلقين، ويشجع على تفاعل المتعلم من خلال تزويده بموارد لغوية ومهارية يُدعى لاستخدامها في إنتاج نصوص مكتوبة وشفوية.

يرتكز هذا الإصلاح في إطار السياسة اللغوية التعليمية إلى تحديث تعليم اللغة العربية، التي تُعتبر اللغة الرسمية ولغة التدريس في جميع المواد الدراسية على مختلف المستويات والمراحل التعليمية. ففي مرحلة التعليم المتوسط تم"رفع عامل اللغة العربية في امتحان شهادة التعليم المتوسط من4 إلى5، وكذلك زيادة الحجم الساعي المخصص لتدريسها" (بن بوزيد، 2009، صفحة 61)هذه القفزة النوعية في تعليم اللغة العربية تساهم في الرفع من مكانتها ومنزلتها في السوق اللغوية الجزائرية. ويقدر عدد ساعات تدريس اللغة العربية من السنة الأولى إلى السنة الرابعة

متوسط بست ساعات(6سا) في الأسبوع، أما السنوات الثانية والثالثة والرابعة متوسط قدرّت بخمس ساعات (5سا) لكل سنة من التوقيت الأسبوعي.

كما أعطى الإصلاح التربوي الجديد في ضوء إدارة اللغات مقام تعليم اللغة الأمازيغية الذي نصّ على: النهوض بتعليم الأمازيغية، ولإعطاء دفع جديد لتعليم الأمازيغية، فقد تم سنة2003 إنشاء المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعليم تمازيغت والذي من مهامه الأساسية البحث والدراسة لتطوير تعليمها. وفي الموسم الدراسي" 2005-2006 تم تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع سنوات التعليم في مرحلة التعليميين المتوسط والثانوي ليشمل بذلك 7 مستويات من بين 12 التي تتكون منها المنظومة التربوية بتوقيت 3 ساعات في الأسبوع وإدراج اختبار اللغة الأمازيغية ضمن امتحانات شهادة التعليم المتوسط. كما بلغ عدد التلاميذ المسجلين 80 ألف تلميذ في التعليم الأساسي. كما تكفل بتدريسهم 273 أستاذ في المرحلة الابتدائية، وبحلول سنة2008 بلغ عدد التلاميذ الدارسين باللغة الأمازيغية في مرحلة التعليم المتوسط 111.048 تلميذ مقابل 83.595 تلميذ سنة2007. بالإضافة تطور عدد المؤسسات التعليمية المعنية بتدريس الأمازيغية، ب 282 مؤسسة إكمالية". (بن بوزيد، 2009، الصفحات 64-69)

وبخصوص إدارة اللغات الأجنبية فقد نص الإصلاح على: ترقية تدريس اللغات الأجنبية (اللغة الفرنسية-اللغة الإنجليزية). ففي تعليم اللغات الأجنبية في التعليم المتوسط فإنها تتيح للمتعلمين إقامة تواصل متكامل بين التعليم الإلزامي والتعليم المتوسط والتكوين المهنيين من جهة، وبين مختلف شعب التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وشعب التعليم العالي من جهة أخرى، فضلا عما يفتحه تعليم اللغات الأجنبية أمام المتعلمين من آفاق ثقافية وفكرية وحضارية وفنية.

فيما يتعلق بتدريس اللغة الفرنسية في التعليم المتوسط فيتم تعليمها بداية من السنة الأولى إلى السنة الرابعة متوسط بحجم ساعي قدره 05 ساعات في الأسبوع. أما بالنسبة لتدريس اللغة الانجليزية، فقد تم تقديمها ابتداء من السنة الأولى متوسط بعد أن كانت تدرس في السابق ابتداء من السنة الثامنة من التعليم الأساسي، بمعدل 03 ساعات في الأسبوع.

وتجدر الإشارة هنا أيضا، إلى أن الإصلاح التربوي قام بإدراج للرموز الدولية والمصطلحات العلمية بلغة مزدوجة في برامج المواد التعليمية وفي الكتب المدرسية الجديدة وفق المنشور رقم 88 المؤرّخ في10 سبتمبر 2003، فبعد أن تدرب التلميذ على كتابة وقراءة العمليات الرياضية من اليسار إلى اليمين باستعمال الحروف اللاتينية في الوصف الهندسي في المرحلة الابتدائية، علاوة على ذلك في مرحلة التعليم المتوسط" أدرج استعمال المصطلح العلمي بلغة أجنبية مع التركيز على المفاهيم والمبادئ الأساسية في البرنامج الدراسي وكذا إدخال الصيغ العلمية وكتابتها بالرموز الدولية مرفقة بالرموز القديمة، أما في مرحلة التعليم الثانوي والتقني فبالإضافة إلى ما تم في التعليم المتوسط، يتم إدراج المصطلح العلمي المكتوب باللغة الأجنبية وحدها في تدريس المادة" (بن بوزيد، 2009، صفحة 59) وهذا لتمكين المتعلمين من مزاولة دراستهم في المرحلة الثانوية والدراسات العليا في لغة أخرى دون صعوبات، وتسهيل امتلاكهم للمعلومات العلمية والتكنولوجية المنتجة باللغات الأجنبية.

وفي سنة 2008 صدر قانون توجيهي للتربية الوطنية تحت رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية وإصلاح منظومتها التربوية ليوفر للمدرسة الإطار التشريعي لها

وجعلها تستجيب للتحديات الراهنة ومتطلبات العصر (النشرة الرسمية للتربية، 2008.). وعلى هذا تم إصلاح المنظومة التربوية فيما يسمى بإصلاح الإصلاح– إصلاحات الجيل الأول– استجابة للنداءات الملحة للقائمين على الميدان التعليمي من الجماعة التربوية وتجاوز الاختلالات خصوصا ما يتعلق بكثافة المواقيت وتضخم المضامين المعرفية للمناهج في مختلف المستويات التعليمية من السنة الأولى إلى السنة الرابعة متوسط، حيث بادرت وزارة التربية الوطنية بتخفيف المضامين المعرفية للمناهج في مختلف المستويات التعليمية، وموازاة مع تخفيف المناهج ، لم يمس هذا التخفيف مرحلة التعليم المتوسط حيث ظلّت شبكة المواقيت كما هي حتى سنة 2013.

وفي سنة2013 صدر قرار رقم23مؤرخ في 30جوان2013 (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2013)يتضمن إقرار مواقيت مواد التعليم والمناهج التعليمية لمرحلة التعليم المتوسط، والتي تستند إلى تخفيف الزمن الدراسي اليومي والأسبوعي مع إدراج حصص الأعمال الموجهة في مواد التعلمات الأساسية وهي اللغة العربية، الرياضيات، واللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية. فيما يتعلق بتدريس اللغة العربية، نجد أن السنتين الأولى والثانية مخصص لهما 5 ساعات و30 دقيقة، بينما السنة الثالثة تُخصص لها 4 ساعات و30 دقيقة. أما السنة الرابعة من التعليم المتوسط، فإن توقيت تدريس اللغة العربية فيها هو 4 ساعات و1 ساعة إضافية. أما توقيت تدريس اللغة الأمازيغية فقد ظلت كما هي دون تغيير. كما تم تخصيص 04ساعات ونصف من التوقيت الأسبوعي لتعليم اللغة الفرنسية من السنة الأولى حتى الرابعة متوسط. أما بالنسبة للغة الانجليزية، فقد تم تخصيص ساعتين ونصف للسنتين الأولى والثانية، بينما تم تخصيص 03ساعات ونصف فيحين للسنتين الثالثة والرابعة.

وفي سنة 2015 تم الإعلان عن إصلاح آخر جديد وهو ما عرف بإصلاح الجيل الثاني أو المنهاج المعاد كتابته، ويعتبر امتداد إصلاح الإصلاح بدأ في تطبيقه سنة 2016 الذي يعتمد أساسا على منهاج المقاربة بالكفاءات. ففي التعليم المتوسط تم هيكلته في "ثلاثة أطوار: الطور الأوّل (السنة الأولى) أو طور التجانس والتكيّف؛ الطور الثاني (السنة الثانية والثالثة) أو طور الدعم والتعميق؛ الطور الثالث (السنة الرابعة) أو طور التعميق والتوجيه (اللجنة الوطنية للمناهج، 2016، صفحة 11).

من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة اللغوية التعليمية التي تم إدخالها في مرحلة التعليم المتوسط من خلال هذا الإصلاح نجد: تعزيز "التواصل بلغة عربية في وضعيات الحياة اليومية كتعبير عن الثقافة الوطنية بكل أشكالها (اللساني والفني والثقافي والعلمي)، وعن التمسك بأصوله التاريخية؛ استخدام اللغة العربية كأداة للإنتاج والإبداع الفكري في مجالات العلم والأدب، الفن والثقافة؛ تعلم اللغة الأمازيغية كتعبير عن الثقافة الوطنية بكل أشكالها(اللساني والفني والثقافي)؛ التحكم في لغتين أجنبيتين كبعد يعبّر عن الثقافة العالمية" (اللجنة الوطنية للمناهج، 2016، صفحة 13)بالنسبة لتدريس اللغة العربية، تم تخصيص 5 ساعات ونصف للأولى متوسط، و4 ساعات ونصف لكل من الثانية، الثالثة، والرابعة متوسط. أما اللغة الأمازيغية، فقد خصص لها 3 ساعات أسبوعيًا في جميع مستويات التعليم المتوسط. فيما يتعلق باللغة الفرنسية، فقد تم تحديد 4 ساعات ونصف أسبوعيًا لكل السنوات. أما اللغة الإنجليزية، فتم تخصيص ساعتين ونصف للسنتين الأولى والثانية، و3 ساعات ونصف للسنتين الثالثة والرابعة متوسط.

من خلال ما سبق؛ نلاحظ أن توزيع الحصص الزمنية المخصصة لتدريس اللغات المختلفة في التعليم المتوسط. نجد أن اللغة العربية تُعطى لها أهمية كبيرة في السنة الأولى، بينما في السنوات الأخرى ويعكس هذا التفاوت التركيز

على تأسيس الطالب في السنة الأولى. أما اللغة الأمازيغية فعدد ساعتها ثابتة في الأسبوع لجميع المستويات، مما يُظهر استمرارية واهتماماً متوازناً بها دون زيادة أو نقصان ويرجع هذا أن تدريس اللغة الأمازيغية يأخذ طابعًا تكميليًا مقارنة باللغات الأخرى. أما اللغة الفرنسية الوقت المخصص لها يُبرز أهميتها كلغة أجنبية أساسية في المناهج التعليمية. أما اللغة الانجليزية فتم التركيز عليها بشكل تدريجي وهذا يشير إلى تزايد أهمية اللغة الإنجليزية في المراحل المتقدمة، واستعدادًا لمتطلبات المستقبل.

خاتمة:

اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة لغوية تعليمية مدروسة في إدارة اللغات ضمن المنظومة التربوية، مستندة إلى مواد دستورية ونصوص قانونية. لم تكن هذه الاستراتيجية اللغوية مجرد خطوات عشوائية، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عدة عوامل، تشمل التغيرات السياسية، والإصلاحات التعليمية، والتوجهات الثقافية والهوياتية التي شهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال وحتى اليوم. لقد شهد تعليم اللغات الوطنية والأجنبية في المرحلة المتوسطة، تحولات تعكس التكامل بين الهوية الوطنية والانفتاح على العالم. إن فهم هذا المسار التاريخي لإدارة اللغات في المنظومة التربوية يساعدنا في تقدير الجهود المبذولة لتعزيز تعليم متعدد اللغات يتماشى مع الخصوصيات الثقافية للبلاد، ويستجيب في الوقت نفسه لمتطلبات العصر. ومع التحديات الجديدة التي تفرضها العولمة والرقمنة، وتضع المتعلم الجزائري في قلب العملية التربوية كفاعل رئيسي في بناء مستقبل لغوي أكثر وعيًا وتنوعًا.

المصادر والمراجع:

1. Bernard, S. (2009). *: Language management,. .* Cambridg- New York: Cambridge University Press.
2. fergusun, G. (2006). *Language Planning and Education* (Vol. Edinburgh wrote in Applied Linguistics). Edinburgh University Press.
3. Johnson, D. C. (2013). *Language Policy .* UK: Palgrave Macmillan.
4. Shohamy, E. (2006). *Language Policy : Hidden agendas and new approaches.* London: Psychology Press.Routledge.
5. ابراهيم بوترعة. (2014). *التربية والتعليم بين الأمس واليوم خصائص التعليم في الجزائر وتطور الفكر التربوي (Vol. .* الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع.
6. أحمد بن نعمان. (1998). *التعريب بين المبدأ والتطبيق* (الإصدار ط2). الجزائر: دار الامة.
7. أحمد ناشف. (2011). *تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الإيديولوجي.* الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
8. الجريدة الرسمية. (21 ديسمبر, 1998).
9. الجريدة الرسمية الجزائرية. (16 أفريل, 1976). *13*(33).
10. الجريدة الرسمية الجزائرية. (16 جانفي, 1991). قانون تعميم استعمال اللغة العربية. (2).

11. الجريدة الرسمية الجزائرية. (28 ماي, 1995). *السنة32*(29).
12. الجريدة الرسمية الجزائرية. (21 ديسمبر, 1998). 1952.
13. الطاهر زرهوني. (1993). *التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال*. الجزائر : مورفم.
14. اللجنة الوطنية للمناهج. (2016). *الإطار العام لمناهج التعليم المتوسط*. الجزائر: وزارة التربية الوطنية.
15. المجلس الأعلى للتربية. (مارس1998). *السياسة التربوية وإصلاح التعليم الأساسي*. المطبعة الرسمية.
16. المنشور الرسمي لوزارة التربية . (25 جانفي, 1978). (219).
17. المنشور الرسمي لوزارة التربية. (21 ماي, 1976). (187).
18. المنشور الرسمي لوزارة التربية. (26 أكتوبر, 1977). (213-214).
19. المنشور الرسمي لوزارة التربية. (15 سبتمبر, 1978). (231).
20. النشرة الرسمية للتربية. (فيفري, 2008.). القانون التوجيهي للتربية الوطنية. (عدد خاص).
21. النشرة الرسمية للتربية الوطنية ,1996) .جويلية .(المجلس الأعلى للتربية .(عدد خاص), 4.
22. النشرة الرسمية للتربية الوطنية. (جويلية, 2006). تدريس اللغة الامازيغية في النظام التربوي. (عدد خاص).
23. النشرة الرسمية للتربية الوطنية. (سبتمبر- أكتوبر, 2013). الدخول المدرسي2013-2014. (عدد خاص).
24. بوبكر بن بوزيد. (2009). *إصلاح التربية في الجزائر رهانات وانجازات*. الجزائر: دار القصبة للنشر.
25. تركي رابح عمامرة. (2005). مكانة اللغة العربية في التعليم العام والعالي والجامعي من عام1962 إلى نهاية1989. *مجلة اللغة العربية*(عدد ممتاز)، الصفحات 337-354.
26. خولة طالب الابراهيمي. (2013). *الجزائريون والمسألة اللغوية: عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري* (الإصدار 2). الجزائر: دار الحكمة.
27. راضية حجبار. (2012). التخطيط للغة العربية في التربية والتعليم بالجزائر. تأليف *اللغة العربية خلال الخمسين سنة 1962-2012* (الصفحات 245-262). الجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللغوية بالجزائر.
28. روبرت.ل.كوبر. (2006). *التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي*. (خليفة أبو بكر الأسود، المترجمون) ليبيا: مجلس الثقافة العام.
29. سفيان لوصيف. (2014). *السياسة الثقافية في الجزائر الايديولوجيا والممارسة*. لبنان: منتدى المعارف.
30. سو رايت. (2018). *السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من عصر القومية إلى عصر العولمة*. (أحمد بن عبد الله البنيان، المترجمون) الرياض: معهد الملك عبد الله للترجمة والتعريب- جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.
31. صبولكسي, ب .(2010) .*علم الاجتماع اللغوي*) .ع. ا. سنقادي (.Trad ,الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
32. لويس جان كالفي. (2009). *السياسات اللغوية*. (محمد يحياتن، المترجمون) الجزائر: منشورات الإختلاف.

33. محمود السيد. (2010). *اللغة العربية واقعًا وارتقاء*. سوريا: وزارة الثقافة السورية.

34. منصف الوناس. (د ت). *الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر دراسة في التغير الثقافي والاجتماعي*. تونس: المطبعة العربية.

35. وزارة التعليم الابتدائي والثانوي. (1973–1974). *مجلة الأصالة*(17)، الصفحات 390–420.